

\*Adel Zeggagh | عادل زقاغ

\*\*Sofiane Mansouri | سفيان منصوري

## الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية

### The Political Economy of Libyan Crisis

تم إخضاع الأزمة الليبية لعديد الأدوات التحليلية لفهم ديناميكية التصعيد وسبل التهدئة. ولكن عادة ما تركز الأدبيات ذات الصلة على متغيرات سياسية وأمنية. يحاول هذا البحث استشفاف التبصرات التي يمكن الحصول عليها لدى مقارنة الأزمة الليبية، من منظور الاقتصاد السياسي. ويستعرض عددًا من المتغيرات ذات الطابع الاقتصادي التي تمنح قوة تفسيرية للفهوم المستمدة من الجشع والحاجة، ما يؤكد أنها لا تقل أهمية عن تلك المستمدة من المظلمة، وأن فهمًا أفضل للحالة الليبية يوجب إلقاء الضوء على التفسيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على حد سواء. وقد ركز الاقتصاد السياسي للتصعيد في ليبيا على علاقة تكاليف عقد الصفقات بتنامي دور القبيلة والولاء القبلي، ودور التجارة غير الشرعية في مساندة العنف، وكذلك تراجع الدخل الفردي وتنامي شعبية عرابي العنف الإثنو-سياسي. ويخلص البحث إلى أنه يمكن الاستفادة من فهوم الاقتصاد السياسي في مساعي التهدئة عبر حزمة من التدابير.

**كلمات مفتاحية:** الاقتصاد السياسي، ليبيا، الاقتصاد الريعي، داعش.

Libyan crisis has been scrutinized through many analytical tools in order to understand its dynamics of escalation and ways to de-escalation, however, literature on the topic often focus on purely political and security variables. This study aims at tracing insights the political economy may provide to the crisis in Libya. First, some economic variables that give analytical significance to "Need" and "Greed" understandings has been presented, which confirms that they are not less important as compared to those brought from "Creed" and that a better understanding of the Libyan case as most of internal crises and conflicts requires that light being shed on political, social and economic interpretations alike. The study concludes that political economy understandings could be useful to de-escalation efforts through a package of measures.

**Keywords:** Political Economy, Libya, Renter Economy, ISIL.

\* أستاذ العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.

\* Professor of Political Sciences, University of Batna, Algeria.

\*\* أستاذ العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.

\*\* Professor of Political Sciences, University of Batna, Algeria.

## مقدمة

الدولية. قبل عودة النظام لمحاولة التكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة، وما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فتقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة، والأفريقية تارة أخرى، وما بين مشاريع وحدوية وثنائية حيناً، ومشروعات اتحادية جماعية حيناً آخر، ومغامرات النظام في دعم ومساندة العديد من منظمات وحركات التمرد في أركان المعمورة المختلفة، رسخت شعوراً بالمرارة لدى شرائح كبيرة من المواطنين الليبيين بسبب تبيد ثروات بلادهم في تلك المغامرات والسياسات والتعويضات<sup>(2)</sup>.

أما سوسيو-اقتصادياً، فيعاني الكثير من الليبيين الفقر والحرمان النسبي في مجالات التعليم والصحة والمرافق العامة والبنية التحتية، على الرغم من ثراء بلدهم؛ فالمجتمع الليبي مجتمع شاب وراغب في العمل، لكن نسب البطالة التي عاشها خلال حكم القذافي تقدر بنحو 30 في المئة، وهي أكبر نسبة بطالة في كل دول المغرب العربي. وبالموازاة يعد الاقتصاد الليبي اقتصاداً ريعياً؛ إذ يركز على 90 في المئة من عائدات النفط. أما نسب الفقر التي تعيشها العائلات الليبية فهي مرتفعة جداً نتيجة عدم حصولها على مدخولات شهرية ثابتة. ذلك أن العائدات النفطية الليبية كانت تستفيد منها - على نحو أكبر - فئات محدودة تلتف حول سلطة معمر القذافي، وهذا ما زاد من سخط الشعب وأدى إلى ثورانه. وإضافة إلى كل هذه الأسباب الداخلية، ساهمت التحولات الإقليمية والمتغيرة أساساً بما اصطلح على تسميته بـ "ظاهرة الدومينو" domino effect التي نالت تونس ومصر، في استمالة الأزمة إلى الانفجار في ليبيا<sup>(3)</sup>.

بناء على ما تقدم، سيحاول هذا المقال الإجابة عن الإشكالية الآتية: فيم تكمن التصورات التي تقدمها مقارنة الاقتصاد السياسي للسلم والحرب في توضيح المسار التصاعدي المأساوي للأزمة الليبية، منذ إطاحة نظام معمر القذافي؟

تندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسة مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

- كيف يمكن مقارنة الاقتصاد السياسي للسلم والحرب أن تقدر فهوماً واضحة لمسار الأزمة الليبية منذ سقوط نظام معمر القذافي؟

لطالما تفاوتت تفسيرات الأزمات الدولية بين البحث في النزعة التبريرية لـ "المظالم" التي تغذي الأحقاد أو الوقوف على دوافع "الجشع" الإنساني المتأصل ونهاياتها التصادية، بحسب وليام زارتمان William Zartman، والذي حاول من خلال تصويره هذا فحص أسباب اللجوء إلى العنف المسلح بين المجموعات المتخاصمة، سوسيوولوجياً كان أم اقتصادياً. وبتعبير آخر؛ إن كان الأمر يتعلق بمظالم تغذي حالة السخط، وتولد الاحتقان، ومن ثمّ تساهم في تفجير أعمال العنف؛ أم أن النهج العدائي يبطن مصالح مادية بحتة، بحكم أن الضغط المتزايد على الموارد المستنزفة، النادرة أو الآفلة، فإن ذلك يقود إلى سيادة جو من الاحتكاك السلبي بين المتخاصمين<sup>(1)</sup>، ما ينتج منه التصادم في مرحلة من المراحل. وعلى الرغم من صعوبة ترجيح أي من العاملين، فإن الحالة الليبية تقدم لنا نموذجاً متميزاً لأزمة تسنها هذه الاعتبارات - وخاصةً الاقتصادية منها - وتساهم في إطالة عمرها. وعلاوة على الأسباب الاقتصادية، فإن الأزمة الليبية تعود إلى عوامل سياسية، واعتبارات خارجية.

”

يعدّ الاقتصاد الليبي اقتصاداً ريعياً؛ إذ يركز على 90 في المئة من عائدات النفط

“

من منظور سياسي، يمكن ترجيح فرضية تآكل أسس شرعية حكم القذافي، والمتمثلة في أربع ركائز أساسية؛ الثورية القومية، والمساواة والعدالة الاجتماعية، وشرعية الكرامة والهوية الوطنية، وأخيراً القيمة الرمزية للقذافي بوصفه مناضلاً ضد الإمبريالية الدولية. ومن المعلوم أن إحدى ركائز النظام الليبي التي أكدها القذافي مراراً، هي أنه يمثل امتداداً للثورة الناصرية المصرية، وأنه أمين الوحدة العربية بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر، وهو أمر كانت له انعكاساته على التوجهات الداخلية والخارجية للسياسة الليبية، أدت بدورها إلى سلسلة من المغامرات على الساحتين الإقليمية العربية والأفريقية وعلى الساحة

2 محمد عاشور مهدي، "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"، دراسات ومقالات، الهيئة العامة للاستعلامات، شوهدي في 2017/2/21، في: <http://www.sis.gov.gov/News/34/9.htm>

3 Salah Abukar et al, "La révolution en Libye: Causes et objectifs", pp. 3-4, accessed on 21/2/2017, at: <http://bit.ly/2IH06j3>

1 Cynthia J. Arnson & I. William Zartman (eds.), *Rethinking the Economics of War: The Intersection of Need, Creed, and Greed* (Washington: Woodrow Wilson Center Press, 2005), p. 11.

وتعدّ نظرية تكاليف عقد الصفقات<sup>(6)</sup> إحدى الأدوات المساعدة التي تلقف عناصر هذه الديناميكية. وبحسبها فإن مجمل التفاعلات المواطنة هي في النهاية صفقات<sup>(7)</sup>، فالمواطن يدفع الضرائب للحكومة مقابل حصوله على الخدمات المختلفة (من توفير الحماية الأمنية والقضائية إلى البنية التحتية والتأمين على البطالة والتقاعد). ومن الناحية النظرية؛ انفرط عقد أكثر من صفقة بسقوط النظام الزبائني للقدافي، وتعرّس مسعى إرساء بديل جاهز، حتى لو توافر التوافق السياسي بهذا الشأن بين الفرقاء الليبيين، وذلك بسبب حالة الترهل الهيكلي السياسي الذي توجد عليه الدولة الليبية، وغياب تقاليد مؤسساتية في الحكم.

إذًا، ومن وجهة نظر تكاليف عقد الصفقات، فإنه لدى عجز أحد طرفي العقد - وهو الحكومة في هذه الحالة - عن الوفاء بالتزاماته؛ بتوفير الحماية للأفراد عبر المنظومة القانونية التي تسندها أدوات القهر المشروع، فهو سيبحث لا محالة عن بدائل تمنحه ذلك، وهذا بالنظر إلى ارتفاع تكاليف الصفقة القديمة؛ فلا يمكن ضمان استمرار ولاء الفرد للدولة في غياب حكومة مركزية (الطرف الآخر للعقد) أو في ظل عجزها عن استحقاق ما يترتب على التزاماتها. وفي حالة ليبيا؛ توجد العشائر والقبائل في رواق جيد لاستمالة الولاءات المواطنة النائية، فهي الكيان الذي يحصل من خلاله على صفقة مربحة قابلة للتنفيذ والحماية، غير أن هذه العشائر والقبائل لا تمكّل اقتصاد دولة، ولا بنية اقتصادية مشرعة، بل تعتمد على نشاطات يدخل جزء مهم منها ضمن "المنطقة الرمادية" (بين المشروع وغير المشروع)، بل وحتى في الدائرة "الإجرامية" كتهريب السلع والاتجار غير الشرعي

6 يعد تصور "تكاليف عقد الصفقات" إحدى المساهمات المبتكرة للباحث في النزاعات الإثنية دونالد هورويتز، إذ أشار في كتابه المرجعي المجموعات الإثنية في الصراع إلى أن توسيع شبكات القرابة بطرق مختلفة يجعل المجموعة أكثر فاعلية، ويخفض تكاليف عقد الصفقات بما يساعد على إنشاء تنظيم سياسي إثني، انظر:

Donald Horowitz, *Ethnic Groups in Conflict* (Berkeley: University of California Press, 1985).

بدوره يرى بول كولير أن الاستقطاب الإثني يساهم في تراجع المدخولات؛ كونه يتسبب في تراجع الثقة المتبادلة بين الأفراد، ما يرفع تكاليف عقد الصفقات. انظر:

Paul Collier, "The Political Economy of Ethnicity," WPS/98-8 (April 1998), at: <http://bit.ly/2nSmDdW>

يلاحظ هنا كيف أن هورويتز استخدم تصور "تكاليف عقد الصفقات" في الاتجاه الذي يدعم به وجهة النظر القائلة إن الاستقطاب الإثني هو نتيجة انخفاض تكاليف عقد الصفقات في صيغتها القبلية أو الإثنية أو المجموعاتي، مقارنة بالآليات المدنية الحديثة، وهو ما يتفق فيه على الأقل مع الطرح الذي استعرضه بتفاصيل أكثر نيكولاس بيزيوراس في كتابه حول الاقتصاد السياسي للنزاع الإثني في سريلانكا:

Nikolaos Biziouras. *The Political Economy of Ethnic Conflict in Sri Lanka* (UK: Routledge, 2014).

7 Pierre Cahuc, Hubert Kempf & Thierry Verdier, "Interactions sociales et comportements économique," p. 1, accessed on 21/2/2017, at: <http://bit.ly/2IGTv8j>

• كيف يتم استخدام مقاربة الاقتصاد السياسي للسلم والحرب في رسم خريطة لحلحلة الأزمة بليبيا؟

وللقيام بتحليل موضوعي ومنطقي، وللإجابة عن إشكالية الدراسة وكذا التساؤلات الفرعية سننطلق من الفرضيات الآتية: تعدّ التصورات التي تمدها مقاربة الاقتصاد السياسي من أهم الأدوات التحليلية التي تفسر المسار التصاعدي للأزمة الليبية منذ سقوط نظام معمر القذافي.

## أولاً: الاقتصاد السياسي للتصعيد في ليبيا بعد 2011

أصبح معظم الدول العربية - وليبيا على وجه الخصوص - منذ سنة 2011، مسرحاً لظاهرة أطلق عليها بيري أندرسون Perry Anderson اسم "الانتفاضات المتراسة" *Concaténation de soulèvements*. كانت هذه الانتفاضات نتيجة احتقان سياسي، يسنده وضع اقتصادي يتسم بتفاوت واضح في مستويات المعيشة بين فئات العديد من شعوب المنطقة، ازدادت حدةً مع تأزم الأوضاع السوسيو-اقتصادية للمنطقة العربية، إثر تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008، والتأثيرات التي خلفتها اللبرلة المفرطة والاقتصاد الرأسمالي في خلق حالة من اللااستقرار المجتمعي<sup>(4)</sup>، وهو ما يدفع إلى الاهتمام بالارتباطات المحتملة بين المتغيرات المستمدة من الاقتصاد السياسي وديناميكية التصعيد والتهدئة في البلدان التي شهدت انتفاضات أهلية، حيث تكون ليبيا الحالة التي نحاول من خلالها استشفاف هذه الارتباطات.

### 1. تكاليف عقد الصفقات:

#### المدخل العقلاني لتنامي دور القبيلة

جنباً إلى جنب، مع المقاربات الماركسية؛ تستمد الليبرالية من المعطى الاقتصادي جزءاً معتبراً من افتراضاتها الصلبة<sup>(5)</sup>، بل إنه يمكن الباحث أن يستقي من بنائها التصوري هذا بعضاً من أفضل التفسيرات للحرب والسلم، وهي تفسيرات تندرج ضمن الاقتصاد السياسي للحروب الذي يهتم بالمتغيرات العقلانية ذات الطابع الاقتصادي في استشفاف ديناميكية التصعيد والتهدئة للأزمات والنزاعات الدولية،

4 Eberhard Kienle & Laurence Louër, "Comprendre les enjeux économiques et sociaux des soulèvements Arabes," *Critique internationale*, no. 61 (Octobre-Décembre 2013), pp. 11 - 12.

5 Philippe Mongin, "Le libéralisme, deux ex machina de l'économie du bien-être," *Revue économique*, vol. 59, no. 2 (March 2008), p. 359.

خفيفة، لسنة 2013 وحدها، يبلغ 33169 قتيلًا، وهو ما يقترب من المعدل السنوي، ليلج مجموع عدد الضحايا الذين أحصاهم مكتب التحقيقات الفدرالي 1.384.171 مليون قتيل أي أن الرقم يفوق بكثير عدد قتلى المعارك الأميركيين منذ القرن الثامن عشر، أي باحتساب قتلى حرب الاستقلال، إذ يبلغ عددهم 1.171.177 مليون قتيل معركة، إلى غاية كتابة بيتر بليت تقريره<sup>(10)</sup>. أما الأزمة الليبية التي يتزامن فيها تداول هذا النوع من الأسلحة مع صعوبة استمالة الخصوم نحو التسويات التوافقية، فإن دورها لا ينتهي عند إذكاء العنف، بل وعرقلة التسويات المحتملة لصعوبة ضبط سلوكيات عشرات الآلاف من المنخرطين ضمن العصب المتحاربة، والذين يحتفظون برغبة كبيرة في الانتقام والانتقام المتبادل.

### 3. الدعائم الاقتصادية للواء القبلي/ العشائري

إن مستويات التنسيق العالية داخل القبيلة/ العشيرة تعود إلى وجود دعائم رمزية متماسكة تسند ذلك، وهي من ضمن مكونات الهوية المشتركة<sup>(11)</sup>. فمع ترهل الولاء الوطني، تقوم إعادة النظر في التصور الهوياتي عبر تحديد الأنا قياسًا على الآخر، على اعتبارات إثنية<sup>(12)</sup>. وعندما تعتمد مقومات التصور الهوياتي المستجد على الدين والعادات والتقاليد الراسخة، فإن قوتها الإلزامية تكون حاسمة؛ ما يجعل تكاليف عقد الصفقات متدنية جدًّا، وبذلك تكون بمنزلة الصفقة الأشد ملاءمة<sup>(13)</sup>. تعدّ الصفقات ذات الطابع الاقتصادي حاضرة في هذا المضمار، إذ إن شبكة العلاقات التي يتم إرساؤها على مستوى الأجهزة البيروقراطية، ذات الخلفية الإثنية، تسند المصالح الاقتصادية لأعضاء الإثنية المعنية<sup>(14)</sup>. ويفسر ذلك جوانب كثيرة من الحركية السياسية في ليبيا بعد الأزمة؛ كالتنافس القبلي للتموقع السلطوي على كل المستويات، فالسلطة هي المخولة بتوزيع القيم المادية وعائدات المحروقات على نحو خاص؛ ويفسر ذلك أيضًا الاستقطاب الحاصل بين طرابلس وطبرق، والذي تسنده مواقف سياسية تنطوي في جوهرها على تمايزات قبلية/عشائرية.

بمواد لا تخضع للضريبة، كل ذلك للحفاظ على ولاء المنضوين تحتها (دائمًا في إطار المنطق الزبائني) وصيانة بقائها، بل وأحيانًا، بهدف تعزيز مستوى تسليحها في مواجهة التهديدات المتأتمية من المجموعات الأخرى. ولدى انخراطها في مثل هذه النشاطات ينزلق بعضها بعيدًا للاتجار بالمواد الأكثر ربحية؛ كالأسلحة والمخدرات، لتجد نفسها في النهاية متورطة في علاقات وشراكات حتمية مع جماعات إجرامية دولية و/أو شبكات إرهابية تشتغل في خطوط الإمداد والتموين ذاتها. لا يتسبب ذلك في تقاطع المصالح مع هذه الشبكات أو تضاربها وحسب، بل وفي إيجاد بيئة من العنف المتساند الذي يتطلب مرافقة دولية طويلة المدى لضبطه.

### 2. دور التجارة غير الشرعية في تساند العنف

حالة ترهل السلطة المركزية وانهيارها، ومن ورائها الدولة في ليبيا، جعل من إقليمها الشاسع فضاء لممارسات اقتصادية غير شرعية<sup>(8)</sup>، إذ إنه أصبح ملاذًا آمنًا، ليس فقط للجماعات المتمردة أو المجموعات الإرهابية، بل للمهربين أيضًا، لأنها تمكن عناصرها من مورد مالي مستقر يساعدها على البقاء والاستمرار في تنفيذ مخططاتها وتجنيد منخرطين جدد، كما أن الأقاليم التي تعدّ مناطق عبور ضرورية لهذه الموارد الممنوعة يمكن أن تنالها أعمال العنف؛ فالمجموعات المسلحة ستعمل على تأمين الطرق لتجارتها، ما يجعلها مصدرًا لاستمالة متعاونين محليين لهذا الغرض. وفي النتيجة؛ سيدخلها الفساد المستشري على طول الحدود ومسالك التهريب في الأقاليم المجاورة، في حلقة العنف بدرجات متفاوتة بظهور فئة مستفيدة من استمرار عمليات التهريب<sup>(9)</sup>.

ومن بين أهم مظاهر تساند العنف الناتج عن توسع نشاطات التهريب والنشاطات الاقتصادية غير الشرعية وضرورات حمايتها؛ انتشار الأسلحة الخفيفة على نحو مريب، فغياب آلية فعالة لضبط تداول الأسلحة الخفيفة ضمن الأطر القانونية والمعلنة، يعدّ أحد المؤشرات التي تحظى بثقل كبير نسبيًا ضمن مصفوفة التأزم المستعصي عن الضبط. وحتى في دولة ديمقراطية مثل الولايات المتحدة الأميركية فإن عدد ضحايا حوادث إطلاق النار من أسلحة

10 Peter Pilt, "Guns in America Have Killed More People Than All The Wars America Has Been Involved in Combined," 2/10/2015, accessed on 21/2/2017, at: <http://bit.ly/2m7o1nL>

11 Russell Hardin, *One for All: The Logic of Group Conflict* (NY: Princeton University Press, 1997), p. 56.

12 Bizouras, p. 13.

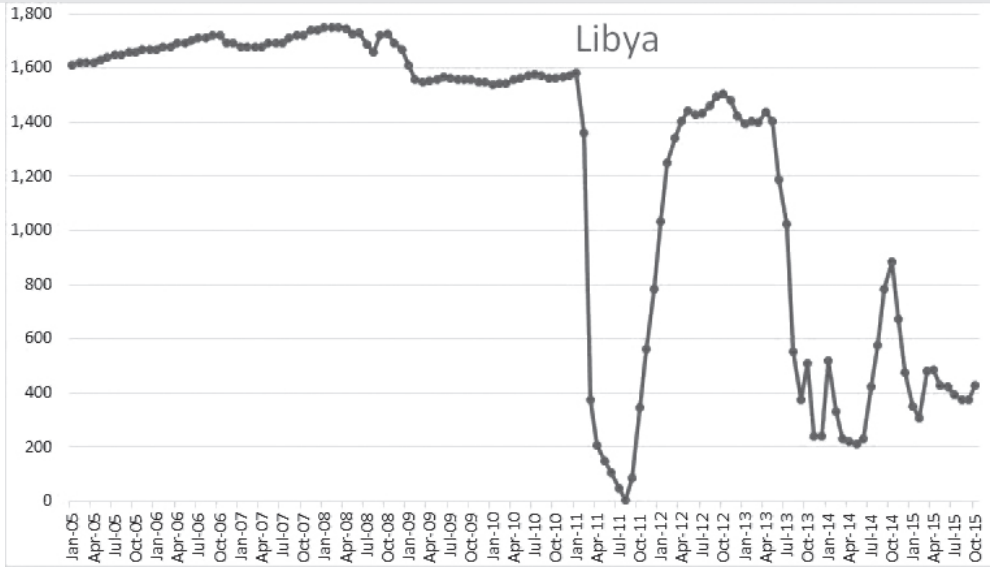
13 Hardin, p. 56.

14 Bizouras, p. 13.

8 Chafik Ben Rouine, "La réforme douanière sous ajustement structure: Lutte ou promotion du commerce informel?" *Notes Analytiques*, Observatoire Tunisien de l'économie, 14/12/2015, p. 2, accessed on 21/2/2017, at: <http://bit.ly/2m3EkX6>

9 Claude Henry Dinand, "Le Sud libyen: Une poudrière régionale. Entre trafics et terrorisme," *La Revue Géopolitique*, 1/1/2016, pp. 2-4, accessed on 26/3/2017, at: <http://bit.ly/1VFKvYG>

إنتاج ليبيا من النفط 2005 - 2015



المصدر:

Ron Patteson, "OPEC December Production Data," Peak Oil Barrel, 18/1/2017, accessed on 21/2/2017, at: <http://bit.ly/2kHgWi6>

المواطن البسطاء، أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو رجال الأعمال، وينتج من ذلك تراجع مدخولات الأفراد والأسر والمؤسسات، بل وإفلاس الكثير منهم، ما يساهم في تراجع مستوى المعيشة، ويولد ذلك سخطا متزايداً تجاه الحكومة المركزية، يعتمد عرابو [العنف] الإثني - سياسي إلى الاستثمار فيه وإعادة توجيهه ضمن دوائر إثنية خالصة<sup>(16)</sup>. غير أن قدرة عرابي العنف الإثني - سياسي على التعبئة تتزايد سريعاً مع انتشار مظاهر الحرمان؛ إذ إن أفول مظاهر السلطة المركزية بل والدولة ككل يحرم الأفراد من "الاعتماد" على "الزبائنية" لتلبية متطلبات الحياة، وفي مقابل ذلك فإن الإثنية/ القبيلة توفر إطاراً مناسباً وفعالاً لتحصيل الخدمات في مقابل إظهار الولاء للإثنية<sup>(17)</sup>، ويظهر التمثيل البياني أدناه أفول المدخولات الليبية من النفط خلال السنوات الخمس الأخيرة، ولا سيما سنة 2011 والمدة بين منتصف 2012 إلى 2015، ويوافق ذلك على نحو غير مفاجئ مُدَد التصعيد واشتداد العنف بين العصب المسندة قبلياً.

وإذا كان تزايد حدة الاستقطاب بين الإثنيات/ العشائر/ العُصَب المختلفة بتراجع الموارد المالية للنظام الزبائني مبرراً، فإن السقوط في مدة لاحقة ضمن أسوار المعضلة الأمنية المجتمعية Societal

#### 4. الزبائنية وتدخل المنطق الاقتصادي في الممارسة السياسية

في الدول التي يسودها المنطق "الزبائني" مثل ليبيا زمن القذافي، إذ تتم مقايضة الولاء المواطني للنظام القائم، بحزمة من أشكال الدعم [الاجتماعي] عبر مخرجات القرار السياسي<sup>(15)</sup>، فإنه من الطبيعي أن تتزايد احتمالات قيام الفرد/ المواطن بمراجعة ولاءه عندما تتوقف الحكومة المركزية عن الإنفاق، لا سيما وهو متعود على نمط "الدولة الراعية" التي تسجل حضورها في جميع مناحي الحياة لتعزيز منطق الرفاه، ف"الدولة الحارسة" (التي تقدم الحد الأدنى من الوظائف الدولائية) بالنسبة إلى الفرد، ليست بالفضاء الذي يسمح بتحصيل الاحتياجات الأساسية للفرد.

#### 5. تراجع الدخل الفردي وتنامي شعبية عرابي العنف الإثني - سياسي

إن تحرير الاقتصاديات الموجهة و"لبرلتها" قصد زيادة تنافسيتها، وإدماجها في السوق العالمية يؤدي، على الصعيد الاجتماعي، إلى رفع سياسات الدعم والحماية التي كانت تحظى بها فئات واسعة من

15 لمزيد من المعلومات حول ديناميكيات الزبائنية في العملية السياسية، انظر:

Susan C. Stokes et al, *Brokers, Voters, and Clientelism: The Puzzle of Distributive Politics* (New York: Cambridge University Press, 2013), p. 13.

16 Biziouras, p. 13.

17 Ibid.



يسعى الكل من خلالها لحسم مسألة التفوق والسيطرة على الإقليم والموارد لمصلحة أعضائها، على حساب المجموعات الأخرى؛ بينما تقدم الرؤية الليبرالية بديلاً أكثر تسانداً في مثل هذه التفاعلات، إذ إن ما يمكن الحصول عليه بفضل تكريس النزعة التعاونية على المدى الطويل أكبر بكثير مما يمكن جنيته من جراء الاستكانة إلى الإستراتيجيات أحادية الجانب.

## 2. تجفيف منابع تمويل المجموعات المسلحة

ومن ذلك محاصرة عمليات التهريب، فتهريب الوقود مثلاً، يوفر مصادر دخل معتبرة للجماعات المتناحرة؛ إذ كشفت تقارير أممية أن سعر الوقود الليبي المدعوم يجعله في حدود 0.4 دولار للغالون (3.78 لترات) بينما تتم إعادة بيع المهرب منه في مالطا بنحو 4.73 دولارات وفي تونس بنحو 2.88 دولار (أي على التوالي، يساوي سعره في ليبيا بمقدار 7 مرات و 11 مرة)، وعلى الرغم من محاولات اعتراض عمليات التهريب التي كللت إحداها بالنجاح مع حجز نحو 2000 طن من وقود الديزل (الممازوت) كانت موجهة إلى مالطا، فإن هذه المساعي أبعد ما تكون عن تجفيف منابع تمويل الأزمة المستعصية بين الفرقاء الليبيين؛ إذ يتعين إرساء آلية متعددة الأطراف لوقف عمليات التهريب، ولا سيما على الخطوط البحرية<sup>(19)</sup>. لا شك في أن استمرار هذا الوضع يعني حصول المجموعات المسلحة على مزيد من الأموال لشراء الأسلحة، بل إن غياب التحكم في أسواق الوقود يعرقل تطبيع الحياة اليومية لليبيين بسبب عدم توافر محطات الوقود على كميات كافية منه، فضلاً عن أن كميات معتبرة منه (مدعومة السعر) تتوجه إلى ملء خزانات المركبات التي تستعمل لأغراض قتالية.

## 3. البعد الاقتصادي للتجنيد: ضرورة رفع تكاليف الإمداد بالمجندين

توفر البطالة بيئة ملائمة لاستمالة المجندين ضمن المجموعات والعُصَب المسلحة التي تملك موارد مالية، ففي مقارنة بسيطة بين متوسط الدخل الفردي في البلدان المعنية بالعنف السياسي، أو تلك التي تضم مترشحين للانتحاق بالمجموعات المسلحة، وبين ما يحصل عليه المنخرطون في الجماعات الإرهابية والعُصَب المسلحة أو المتمردة، يمكن أن نستشف سر جاذبية هذه التنظيمات للمترشحين المحتملين للتجنيد، وهم عادة أفراد يعانون الحرمان والاضطرابات النفسية والاعترا ب.

Security Dilemma يرفع من شأن الإثنية/ العشيرة، ويزيد جاذبيتها بوصفها بديلاً لتوفير الحاجات الإنسانية الأساسية وعلى رأسها البقاء، وليس أقل أهمية منها السعي لتحقيق امتيازات اقتصادية (والحفاظ عليها) بالنسبة إلى الأفراد والأسر، سواء قبل نزوع الأزمات نحو التصعيد أو خلال/ بعد مُدَد التصعيد وحتى بعد التسويات.

## ثانياً: مقاربات لتخفيف حدة الأزمة الليبية من منظور الاقتصاد السياسي للسلم والحرب

قدم لنا منظور الاقتصاد السياسي للسلم والحرب العديد من المقاربات؛ قصد تخفيف شدة الأزمات والانتكاسات سواء أكانت اقتصادية/ مجتمعية أم اقتصادية/ أمنية. وسنقوم باستخدام أبرز هذه المقاربات من أجل تقديم خريطة لتخفيف حدة الأزمة الليبية.

### 1. زيادة الجاذبية الاقتصادية لولاعات عبر قبلية: التحول عن المكاسب النسبية إلى المطلقة

بالنسبة إلى مناصري الحفاظ على ليبيا موحدة، يمكن إيجاد حوافز سياسية كثيرة وأهمها أن الدفع باتجاه التقسيم، في ظل مجتمع قبلي لن يساهم إلا بمزيد من المطالبات الانفصالية، وفي النتيجة تشطي التراب الليبي، بل إن هذه المطالبات تكتسي طابعاً أخطر إذا أخذنا في الاعتبار المطامع الخارجية. وبعد إقليم برقة الغني بالنفط نموذجاً مثالياً لتنامي النزعة الانفصالية، لكنه يضم فعلياً عدداً قليلاً من السكان، قياساً على شساعة الإقليم؛ الشيء الذي ساهم في توالي ما تم تأويله إلى أنه تلميحات مصرية تنطوي على المطالبة ببعض مناطق الإقليم الشرقي في ليبيا<sup>(18)</sup>. وفي هذه الحالة؛ فإن الحفاظ على الوضع القائم (ليبيا موحدة) كفيل بحماية المكتسبات المجموعاتية على المدى الطويل، فمن الواضح أن المغامرات الانفصالية لن تجلب غير بعض المكاسب قصيرة المدى. وهذا الوضع يمكن التعبير عنه بالتحول عن الرؤية الواقعية للصورة المثلى لمكاسب الفاعلين السياسيين، والتي تحتاج بأنه يفترض بها أن تكون نسبية، أي تجعلها دوماً في مواجهة مع مكاسب الخصوم، وبذلك فإن التفاعل الإستراتيجي بين المجموعات المكونة لمعادلة الصراع في ليبيا يماثل مباراة صفرية،

19 Benoit Faucon, "Smuggled Libya Gas Fuels Conflict: Diesel Costing 40 Cents a Gallon Smuggled out to Finance Militias," *Wall Street Journal*, 22/3/2015, accessed on 21/2/2017, at: <http://on.wsj.com/2kUhlc2>

18 عمر إبراهيم العفاس، "ليبيا: إعلان الفيدرالية في برقة .. الخلفيات والتداعيات"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/12/2، شوهد في 2017/2/21، في: <http://bit.ly/2kH683s>



لكن وبما أن القبيلة تؤدي دورًا حاسمًا في نحت الاستقطابات السياسية، فهل تؤدي القبيلة دورًا في إذكاء العنف المرتبط بالتطرف الديني؟ يمكن للقبيلة أن تكون عاملًا مساعدًا في انتشار العنف، بفعل التأثير الحاسم للولاءات العائلية وامتداداتها العشائرية، قياسًا على الولاءات المدنية، فضلًا عن خاصية التضامن بين أعضاء القبيلة، كل ذلك يجعل سقوط أفراد فاعلين في إحدى القبائل في فخ التطرف وانضمامهم إلى الجماعات المتطرفة عاملًا مساعدًا في رفع احتمالات جر عشيرته برمتها إلى الانضمام إلى نهج التطرف، وقد يدفع في هذا الاتجاه ويسنده وجود عداء قديم بين تلك العشيرة وعشائر أخرى تتخندق في صف الحكومة المركزية، أو المجموعات المناوئة للمتطرفين.

لكن ذلك يبقى صحيحًا عندما تضعف القيادات التقليدية ممثلة بالشيخوخة قياسًا على القيادات المتحمسة الشابة التي لا تمتلك رؤية بعيدة الأمد (قبليًا)، تأخذ في الاعتبار عامل الحفاظ على الولاء العشائري متقدمًا. ذلك أن الانسياق وراء الولاءات ذات الطابع الديني يضعف سلطة العشيرة مقابل تدفق الولاءات في كل الاتجاهات داخليًا وخارجيًا، ضمن شبكات الإرهابيين، لينتهي ذلك إلى تقويض سلطة الشيخوخة. لكن جل هذه الاحتمالات تبقى ضعيفة في حالة

ويمكن الحديث عن مثال بارز في هذا الصدد وهو تنظيم "داعش" في سورية؛ إذ أقر التنظيم الإرهابي راتبًا يقدر بـ 400 دولار شهريًا لكل مقاتل، يضاف إليها 50 دولارًا عن كل طفل، و100 دولار عن كل زوجة، و400 دولار بدل هجرة للمقاتلين الأجانب<sup>(20)</sup>، وإذا أخذنا في الاعتبار مستوى الدخل الفردي الضعيف نسبيًا في دول الجوار، وحالة السخط الاجتماعي لبعض أبناء الجالية العربية والإسلامية في أوروبا، فإن رواتب كهذه تعد مغرية جدًا، حتى إنها ساعدت في استقطاب المجدنين ضمن كتائب المجموعات الأخرى المعارضة للنظام السوري، بل حتى بعض الفارين من الجيش النظامي.

في ليبيا تعدّ الرواتب أشدّ جاذبية؛ إذ تقدر بـ 6000 دولار أميركي شهريًا للمقاتلين/ الإرهابيين في رتبة أمير، فضلًا عن 400 دولار عن الزوجة و200 دولار عن كل ولد، بينما يحصل المقاتلون/ الإرهابيون على رواتب بالدينار الليبي لا تقل عن 1000 دينار (726 دولارًا أميركيًا) للعازبين، وما بين 2000 دينار ليبي (1452 دولارًا) و3000 دينار ليبي (2179 دولارًا) للمتزوجين، وذلك بحسب الأقدمية في التنظيم<sup>(21)</sup>. بطبيعة الحال، يمكن هذه الحزمة من المغريات المالية أن تستقطب عناصر شابة جديدة، إذا أخذنا في الاعتبار حالات الإحباط واليأس التي تعانيها هذه الفئة، في ليبيا، بفعل انهيار الدولة، أو في الدول المجاورة. بل إن تقريرًا لـ دير شبيغل الألمانية حذر من أن 200.000 مقاتل ناشطين حاليًا في ليبيا ضمن 1500 مجموعة مسلحة متشددة قد ينضمون إلى داعش إن لم تتخذ تدابير تمنع ذلك<sup>(22)</sup>.

#### 4. الاقتصاد السياسي لضمور تنظيم الدولة "داعش" في ليبيا

يبدو أن مصادر تمويل عدة يصعب تحديدها بدقة ساعدت "داعش" في الحصول على تمويل كافٍ للانطلاق، غير أن انتشار التنظيم لم يحتفظ بالإيقاع ذاته بسبب الاعتبارات العشائرية، ذلك لأن مناطق انتشارها لا تتوافر فيها حقول نفط أو غاز يمكنها المساعدة في ضمان الحصول على موارد مستقرة لتمويل لوجيستي فاعل للتنظيم، وهو ما تظهره الخريطة.

20 "رواتب 'داعش': 400 دولار للمقاتل.. و100 دولار عن كل زوجة"، جريدة الشرق الأوسط، 2014/8/30، شوهد في 2017/2/21، في: <http://aawsat.com/home/article/170616>

21 "بالأرقام، رواتب 'مقاتلي داعش' في ليبيا"، جريدة البوابة، 2015/10/2، شوهد في 2017/2/21، في: <http://www.albawabnews.com/1526790>

22 "Libya 200,000 Fighters Could Join Daech," *DZ Breaking*, 18/6/2015, accessed on 21/2/2017, at: <https://goo.gl/kXazbf>

التنافس على الموارد النادرة، وشرعنة هذا التنافس بقوانين منحازة، ومحاصرة ظاهرة الاتجار بالمنتجات عبر تكثيف التنسيق الأمني والاستخباراتي الإقليمي مع الدول المجاورة، وإعادة تأهيل المسلحين والمجندين ضمن العصب المتناحرة مهنيًا، وإدماجهم في اقتصاد ناشئ ترعاه الدول المانحة.

توافر هذه القبائل على قادة أقوياء، كما هي الحال في معظم القبائل الليبية؛ إذ يجب ألا تغفل عن حقيقة أن قوة الشيوخ مستمدة في جزء كبير منها من قدرتهم على توزيع القيم الرمزية والمادية، ولأن أغلبها انضوت في تحالفات تحوز حقولاً نفطية، فإن هذا الاحتمال يتدنى كثيرًا.

## خاتمة

حاول هذا البحث فحص الدور الذي تؤديه المتغيرات الاقتصادية في توفير فهوم للأزمة الأمنية المستعصية في ليبيا، إذ وعلى الرغم من الانسياق المتعاطف للأدبيات نحو ترجيح التفسيرات السياسية، فإن هذه الورقة البحثية خلصت إلى استشفاف مواطن الثقل التحليلي للحوافز الاقتصادية؛ إذ عبر فحص عدد من المتغيرات الاقتصادية، بأخذ سؤال جوهرى في الاعتبار: ما إذا كانت الوضعيات النزاعية تتفادها دوماً تفسيرات تمتد بين الجشع *Homo economicus* والمظلمة *Homo sociologicus* أو بتعبير آخر: ما إذا كانت الدوافع المتأتمية من المكاسب الاقتصادية، أو تلك المتأتمية من الدور الاجتماعي هي الناظم للسلوك وخيارات الأفراد والمجموعات، فإنه يبدو جلياً، من خلال جملة من الأمثلة المقدمة أن استبعاد المتغيرات الاقتصادية في مسعى تفسير ديناميكية التصعيد والتهدة في الحالة الليبية ليس دقيقاً، بل يمكن إيجاد ما يدحضه من الأسانيد.

لقد تبين أيضاً أن الدور الذي يؤديه البعد الاقتصادي للأزمة الليبية ليس ضمن بواعث النزاع وحسب، بل إنه يؤدي إلى استعصائها على جهود التسوية أيضاً، ومن بين تفسيرات هذه الحالة، نجد وقوع النشاط الاقتصادي ضمن الدائرة الإجرامية ما يتسبب في تساند العنف على المدى الطويل. ذلك أن سقوط الاقتصاد الليبي في فخ النشاط غير الرسمي والتهريب، يدفعه نحو تشبيك النشاطات غير الرسمية لأعمالها مع شبكات الجريمة المنظمة لضمان الحماية، وفي الحصيلة تقاطع نشاطاتها مع الجماعات الإجرامية والإرهابية. فضلاً عن ظهور جماعات المنتفعين من استمرار الأزمة، ومن ثمّ تستعصي الأزمة على جهد التسوية.

يمكن القول أيضاً إن ضبط الأزمة الليبية وإدارتها نحو التسوية المتسارعة، يتطلب، من ضمن عديد التدابير، معالجة اقتصادية متعددة المستويات؛ خلق حوافز للولاء عبر عشائرية/ قبلية/ إثنية تكفل صنع توافقات قابلة للتنفيذ في مجال توزيع القيم، وتطبيع الحياة الاقتصادية والسياسية، والحيولة دون توظيف عشائري للتموقع السلطوي، ودون توجيه الخيارات البيروقراطية نحو

## المراجع

- Arnson, Cynthia J. & I. William Zartman (eds.). *Rethinking the Economics of War: The Intersection of Need, Creed, and Greed*. Washington: Woodrow Wilson Center Press, 2005.
- Biziouras, Nikolaos. *The Political Economy of Ethnic Conflict in Sri Lanka*. UK: Routledge, 2014.
- Collier, Paul. "The Political Economy of Ethnicity." WPS/988- (April 1998). at: <http://bit.ly/2nSmDdW>
- Hardin, Russell. *One for All: The Logic of Group Conflict*. NY: Princeton University Press, 1997.
- Horowitz, Donald. *Ethnic Groups in Conflict*. Berkeley: University of California Press, 1985.
- Kienle, Eberhard & Laurence Louër. "Comprendre les enjeux économiques et sociaux des soulèvements Arabes." *Critique internationale*, no. 61 (Octobre- Décembre 2013).
- Mongin, Philippe. "Le libéralisme, deux ex machina de l'économie du bien-être." *Revue économique*. vol. 59. no. 2 (March 2008).
- Stokes, Susan C. et al. *Brokers, Voters, and Clientelism: The Puzzle of Distributive Politics*. New York: Cambridge University Press, 2013.